2003 01 24 - 0001 - 12

النهار
الجمعة ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٣

أثار حقوق الانسان واقفال "ام. تي. في" والمفقودين

نص قرار البرلمان الأوروبي حول لبنان: دعوة إلى طرح الوجود السوري أمام مجلس النواب

كتبت رلى بيضون:

صادق البرلمان الاوروبي في ١٦ كانون الثاني الجاري على اتفاق الشراكة الاوروبي-المتوسطي الموقع مع لبنان في ١٧ حزيران ٢٠٠٢ في لوكسمبور، والذي اجاز البرلمان اللبناني في ٢ كانون الاول ٢٠٠٢ للحكومة اللبنانية المصادقة عليه.

ومع ان هذه الخطوة روتينية، فقد رافقتها خطوة اخرى لافتة تمثلت باقرار البرلمان الاوروبي في الجلسة نفسها قرارا يكتسب دلالة مهمة، سجل عبره مواقف سياسية عدة، متعلقة بالوضع في الجنوب ووجود القوات السورية في لبنان وحقوق الانسان وحرية الاعلام وزراعة المخدرات واللاجئين الفلسطينيين.

فدعا الحكومة اللبنانية "الى ان تطرح امام البرلمان اللبناني مسألة وجود القوات السورية في لبنان(...) للتوصل الى اتفاقات تهدف الى انسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان"، وشجع السلطات اللبنانية على تحسين وضع حقوق الانسان "عبر الغاء عقوبة الاعدام، وابرام اتفاق الامم المتحدة ضد التعذيب، وتوقيع معاهدة روما حول محكمة الجنايات الدولية، واطلاق اصلاح للنظام القضائي يحدد في وضوح حدود صلاحيات القضاء العسكري، ومعالجة مشكلة المفقودين".

وعبّر عن "قلقه حيال اقفال محطة "ام.تي.في" التلفزيونية ومضايقة صحافيين انتقدوا الحكومة اللبنانية"، وعن "دعمه لبرنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي وضعه رئيس الوزراء رفيق الحريري".

كذلك "ابدى قلقه حيال التوتر المتقطع على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية"، داعيا "الحكومة اللبنانية الى ان تبقى متنبهة حيال عملية احتمالية تقوم بها مجموعات مسلحة على امتداد الحدود".

وذكّر بـ"تبادل الرسائل بين الطرفين حول التعاون في مكافحة الارهاب، الذي رافق توقيع الاتفاق، والذي يتعاهدان عبره على التعاون لتدارك الاعمال الارهابية وقمعها ، خصوصا عبر التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن الرقم ١٣٧٣".

وتنشر "النهار" ترجمة حرفية غير رسمية لـ"قرار البرلمان الاوروبي حول عقد اتفاق شراكة مع الجمهورية اللبنانية":

"البرلمان الاوروبي،

- استنادا الى اقتراح قرار المجلس حول عقد اتفاق شراكة اوروبي - متوسطي بين المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء من جهة، والجمهورية اللبنانية من جهة اخرى،

- استنادا الى مشروع اتفاق الشراكة الاوروبي - المتوسطي بين المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء من جهة، والجمهورية اللبنانية من جهة اخرى،

- استنادا الى موقفه تاريخ ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ حول اقتراح قرار المجلس حول عقد اتفاق شراكة اوروبي - متوسطي بين المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء من جهة، والجمهورية اللبنانية من جهة اخرى،

- استنادا الى قراره تاريخ ١٢ آذار ١٩٩٨ حول وضع السجناء اللبنانيين المحتجزين في شكل لاقانوني في سوريا.

أ. آخذا في البال الروابط الوثيقة التي تجمع الاتحاد الاوروبي ولبنان منذ عقود، والاهمية الحالية لعلاقاتهما السياسية والاقتصادية والثقافية،

ب. واعيا للاهمية التي لطالما اكتسبها لبنان، وللدور الذي يمكن ان تؤديه هذه الدولة في البحث عن حل مقبول ودائم للصراع في الشرق الاوسط،

ج. لما كان تعزيز الديموقراطية قد اتاح المصالحة الوطنية، وهذا كان الهدف الاهم بعد ١٦ عاما من حرب اهلية مدمرة، آملا في ان التنوع والتعدد الحاليين للمجتمع اللبناني سيشكلان اساسا وثيقا للسلم الاهلي،

د. لما كان انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب البلاد في ايار ٢٠٠٠، وفقا لقرار مجلس الامن للامم المتحدة الرقم ٤٢٥، قد شكل تقدما في مسيرة تطبيع البلد، علماً ان مسألة مزارع شبعا لم تعالج بعد وان الحدود النهائية مع اسرائيل لم تثبّت بعد،

هـ. مرحبا بانسحاب جزء من القوات السورية، وآملا في ان بقية القوات التي لا تزال متمركزة في البلاد ستنسحب ايضا في المستقبل، وفقا لاتفاق مع الحكومة اللبنانية،

و. استناداً الى البند ٢ من اتفاق الشراكة، الذي ينص على ان احترام المبادىء الديموقراطية والحقوق الاساسية للانسان، كما لحظها الاعلان الدولي لحقوق الانسان، يلهم السياسات الوطنية والدولية للاطراف ويشكل عنصرا اساسيا لهذا الاتفاق،

ز. لما كان ١٧ الف مواطن لبناني لا يزالون مفقودين، ونظراً الى بؤس عائلاتهم التي تواجه صمت السلطات حول مصير ذويهم، وداعيا الدول المعنية في المنطقة الى معالجة مشكلة مواطني الدول المجاورة المحتجزين في شكل لاقانوني،

ح. قلقا جدا للوضع الصعب لنحو ٣٠٠ الف لاجىء فلسطيني في لبنان،

ط. نظرا الى تبادل الرسائل بين الطرفين حول التعاون في مكافحة الارهاب، الذي رافق توقيع الاتفاق، والذي يتعاهدان بموجبه على التعاون لتدارك الاعمال الارهابية وقمعها، خصوصا عبر التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن للامم المتحدة الرقم ١٣٧٣، و(يتعهدان) تبادل المعلومات حول المجموعات الارهابية والشبكات التي تدعمها والموارد والوسائل المستخدمة لمكافحة الارهاب، و(يتعهدان) مشاركة تجاربهما في تدارك الارهاب،

ي. نظرا الى الحجم الحالي للدين الوطني والى فائدة الدين، التي يكرّس جزء كبير من الدخل الوطني لسدادهما،

ك. مرحبا بنتائج مؤتمر المانحين الذي انعقد في باريس في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢،

ل. لما كان الاتفاق الجديد يضم اشارة عامة الى المراقبة البرلمانية للاتفاق، ولما كان انشاء برلمان اوروبي-متوسطي قد يسمح بتعزيز المساهمة البرلمانية في متابعة اتفاقات الشراكة الاوروبية - المتوسطية،

١. يتلقى بسرور اقتراح المجلس عقد اتفاق شراكة اوروبي - متوسطي مع لبنان ويأمل في ان يساهم هذا الاتفاق في تحسين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في هذا البلد؛

٢. يدعو الحكومة اللبنانية الى ان تطرح امام البرلمان اللبناني مسألة وجود القوات السورية في لبنان وفقا لاتفاق مع الحكومة اللبنانية، مع الاخذ في الاعتبار قرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الملف، وخصوصا القرار الرقم ١٩٨٤/٥٢٠ لمجلس الامن، للتوصل الى اتفاقات تهدف الى انسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان، احتراما لسيادته وسلامة اراضيه ووحدته واستقلاله السياسي؛

٣. يكرر تأكيده ان احترام حقوق الانسان يشكل عنصرا اساسيا من اتفاق الشراكة الجديد هذا، الذي يجب ان يطبّق ويراقَب بدقة لتحسين احترام حقوق الانسان فعليا في لبنان؛

٤. يشجع السلطات اللبنانية على اتخاذ خطوة في هذا الاتجاه عبر الغاء عقوبة الاعدام، وابرام اتفاق الامم المتحدة ضد التعذيب، وتوقيع معاهدة روما حول محكمة الجنايات الدولية، واطلاق اصلاح للنظام القضائي يحدد في وضوح حدود صلاحيات القضاء العسكري، ومعالجة مشكلة المفقودين والتعاون مع كل هيئات الامم المتحدة حول حقوق الانسان؛

٥. يعتبر ان حرية التعبير تشكل حجر الزاوية للمجتمع الديموقراطي، ويذكر بانها تعني خصوصا حرية الصحافة، ايا تكن الوسيلة المعتمدة لنشر الخبر (ورق، اذاعة، تلفزيون...)، ويشدد على ضرورة توسيع فاعليتها وتجنب اي تمييز على اساس سياسي؛ يعبر عن قلقه حيال اقفال محطة "ام.تي.في" التلفزيونية في ٤ ايلول ٢٠٠٢ ومضايقة صحافيين انتقدوا الحكومة اللبنانية؛

٦. يتعهد التعاون مع البرلمان اللبناني لوضع اجراءات من اجل حوار سياسي منتظم - ايضا في اطار البند ٢ من الاتفاق - ويدعو المجلس والمفوضية الى وضع اجراءات مشتركة تهدف الى تقويم المبادىء الواردة في البند الثاني دوريا والى تطبيقها مع الاخذ في الاعتبار الآراء التي يعبر عنها المجتمع المدني اللبناني؛

٧. يدعو المفوضية الى اعادة النظر في اولوياتها لمصلحة لبنان لادراج مسائل حقوق الانسان في البرنامج الوطني ٢٠٠٢-٢٠٠٤، والى اطلاق تعاون مباشر في هذا المجال عبر دعم المجتمع المدني والهيئات غير الحكومية المستقلة من خلال برنامج "ميدا"؛

٨. يعبر عن دعمه لبرنامج الاصلاحات الاقتصادية الذي وضعه رئيس الوزراء رفيق الحريري، ويأمل في ان هذه الاصلاحات ستعزز موقع لبنان في الاقتصاد الاقليمي والدولي؛ يدعو الدول الاعضاء الى اخذ مشكلة الدين العام الهائلة التي تواجهها السلطات اللبنانية في الاعتبار؛

٩. يشجع السلطات اللبنانية، وكذلك المجلس والمفوضية، على الافادة من الحوار السياسي الذي اطلق في اطار الاتفاق الجديد، عبر وضعه في اطار تعاون اقليمي مشدد مع كل الشركاء الاوروبيين-المتوسطيين، فيؤدون معا دورا فاعلا في منطقة الشرق الاوسط، وذلك لمعالجة الصراع في هذه المنطقة عبر سلام عادل وشامل ودائم، وفقا لقرارات الامم المتحدة المتصلة بهذا الموضوع، ولتشجيع الانماء الاجتماعي والاقتصادي في لبنان؛

١٠. يرحب بادراج العلاقات بين البرلمانات في وضوح في البند ٥، الفقرة ٢، من الاتفاق الجديد، ويعيد التأكيد ان هذا الحوار يجب ان يتم خصوصا في اطار البرلمان الاوروبي - المتوسطي، الذي تقرر انشاؤه في نيسان ٢٠٠٢ خلال الاجتماع الوزاري الاوروبي - المتوسطي في فالنسيا، والذي ستكون مهمته الاساسية المتابعة والمراقبة البرلمانية لاتفاقات الشراكة الاوروبية - المتوسطية؛ يدعو اذن المجلس الى انشاء البرلمان الاوروبي - المتوسطي في اسرع وقت ممكن، وبالاتصال الوثيق مع البرلمانات المعنية؛

١١. يعتبر اذن ان مشاركة ممثلين للبرلمان اللبناني في المؤتمر البرلماني الاوروبي - المتوسطي تكتسب اهمية اساسية، ويدعو البرلمان اللبناني في هذا الاطار الى المشاركة الفاعلة في المؤتمر البرلماني الاوروبي - المتوسطي الخامس الذي سيعقد في كريت في آذار ٢٠٠٣؛

١٢. يبدي قلقه حيال التوتر المتقطع على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ويدعو الاطراف الى تجنب اي خطوة قد تؤثر سلبا في الاستقرار الاقليمي؛

١٣. يلاحظ بسرور عزم لبنان على تطبيق قرار مجلس الامن في الامم المتحدة الرقم ١٣٧٣ وتجميد اموال مجموعات ارهابية ويدعو المجلس والمفوضية الى ادراج بند مماثل مناهض للارهاب في كل الاتفاقات المستقبلية من هذا النوع، كما تقرر خلال المجلس الاوروبي في اشبيلية؛ يدعو الحكومة اللبنانية الى ان تبقى متنبهة حيال عملية احتمالية تقوم بها مجموعات مسلحة على امتداد الحدود مع اسرائيل؛

١٤. يرحب بالهدف المعلن باقامة منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تدوم ١٢ عاما الى ابعد حد بدءا من تاريخ سريان هذا الاتفاق؛

١٥. يدعم عزم الاتحاد الاوروبي على مساعدة لبنان على اعادة البناء الاقتصادية للبلد، خصوصا في ما يتعلق بتحديث خدمة الجمارك، تشريع المنافسة، تحسين التجارة، تعزيز ادارة التجارة المطلوبة لتطبيق الاتفاق ولتحضيرات انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية، تعزيز البنى الموكلة حماية الملكية الفكرية ومجالات اخرى متعلقة بها، مثل الاصلاحات الادارية وسياسات مكافحة الفساد؛

١٦. يرحب باحكام القانون المتعلقة بالحوار والتعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي؛

١٧. يدعو الاطراف الى عقد اتفاق ثنائي لاعادة القبول، مثل الاتفاق المذكور في البند ٦٩ من اتفاق الشراكة، الذي يلحظ ايضا احكاما لاعادة قبول مواطنين من دول اخرى؛

١٨. يدعو طرفي اتفاق الشراكة الى ان يتعهدا التعاون واستخدام كل الادوات التي في متناولهما لمواجهة المشكلات التي تسببها الهجرة غير المشروعة؛

١٩. مقتنع ان السلطات اللبنانية ستحترم بصرامة تعهداتها في مجال التعاون القضائي واحترام دولة القانون المسجلة في اتفاق الشراكة، وكذلك النصوص الدولية المتعلقة بتبييض الاموال، وبمكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات المحظورة، وبمواضيع الهجرة واعادة قبول مواطني لبنان ودول اخرى؛

٢٠. يلاحظ وجود مساحات كبيرة مخصصة لزراعة نبات تستعمل لانتاج مخدرات محظورة، ويطلب من السلطات اللبنانية تلف هذا النوع من الزراعات بحزم شديد؛

٢١. يرحب بالجهود التضامنية الذي يبذلها لبنان باستضافته موقتا اللاجئين الفلسطينيين؛ يدعو المجموعة الدولية الى مضاعفة جهودها في ما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ يشجع الاتحاد الاوروبي السلطات اللبنانية على تطبيق اتفاق الشراكة الجديد هذا بطريقة تجعل مئات الالف الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف صعبة على الاراضي اللبنانية يفيدون ايضا منه؛ يدعو السلطات اللبنانية الى ابرام معاهدة جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين، والى وضع حد للتمييز ضد اللاجئين وطالبي اللجوء، مع الحرص على حماية الاشخاص المهددين بالابعاد وتسهيل اندماج من يريد ذلك؛

٢٢. يكلف رئيسه احالة هذا القرار على المجلس والمفوضية، وكذلك على الحكومة والبرلمان اللبنانيين."